تقرير: الاقتصاد اليمني يتمتع باتساع قاعدة الفرص الاستثمارية

■ ،خاص / الثورة الاقتصادي

كشف تقرير حكومي أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتجه نحو النمو والاتساع بفعل مجموعة من العوامل الديناميكية المحركة للنشاط الاقتصادي والمحفزة للنمو ، والتي تؤدي في مجملها إلى زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية والتشغيلية للقطاعات الاقتصادية .

وأشار التقرير الى تلك العوامل من أهمها اتساع قاعدة الفرص الاستثمارية حيث يتمتع الاقتصاد اليمني بتعدد وتنوع مجالات الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية نظراً لتنوع الموارد الطبيعية ورخص في الأيدي العاملة واتساع حجم السوق وتعدد مجالات الاستثمار.

فالقطاع الزراعي يتميز بوجود تنوع مناخي وطبوغرافي يتيح زراعة العديد من المحاصيل، الأمر الذي يجعل قاعدة الإنتاج الزراعي كبيرة ومتنوعة على مدار العام وخاصة الخضروات والفواكه والمحاصيل النقدية كما يتيح الفرصة لزراعة المحاصيل النقدية ذات الجودة العالية والتي تتوفر فيها ميزة نسبية مثل البن والقطن والموز والمانجو والخضروات والفواكه وتصديرها إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وفي القطاع السمكي أوضح التقرير الصادر عن وزارة التخطيط في وقت سابق أن اليمن يمتلك شريطا ساحليا يزخر بالثروة السمكية والأحياء المائية المتجددة وعالية الجودة كالحبار والشروخ الجمبري. وتقدر القدرة الإنتاجية لهذه السواحل بحوالي ٣٥٠-٤٠٠ ألف طن سنوياً، في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي حوالي ٢٩٠ ألف طن في عام ٢٠٠٥م، وبالتالي يوفر فرصاً استثمارية متعددة سواء في اصطياد الأسماك فهنالك إمكانية لزيادة الاصطياد بحوالي ٦٠-١١٠ آلاف طن، أو في تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من استثمارات في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.

وفي المجال الصناعي تبرز العديد من الفرص الاستثمارية ذات العائد المرتفع نظراً لاتساع حجم السوق المحلي وتوفر المواد الخام والأيدي العاملة لكثير من الصناعات التي تتمتع اليمن فيها بميزة نسبية مثل الصناعات الإنشائية كالرخام والجرانيت والجبس والأسمنت وصناعة النفط والغاز والصناعات المعدنية والصناعات الكهربائية وصناعة تجميع السيارات فضلا عن صناعة الملابس والصناعات الجلدية.

من جانب آخر يزخر قطاع التعدين والمقالع والمحاجر بإمكانيات وموارد متنوعة تتوفر بكميات تجارية. وتكشف الدراسات الجيولوجية وجود معادن الفضة والبلاتين واليورانيوم، كما توجد مؤشرات على توفر الذهب والنحاس والحديد والتيتانيوم، بالإضافة إلى الخامات المعدنية والصخور الصناعية والتي يمكن تنميتها واستغلالها في الأنشطة الصناعية المختلفة، ويتوقع بدء استغلالها خلال السنوات القليلة القادمة من خلال السعي لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها وتحسين البنية التحتية الضرورية لتحقيق الاستغلال الأمثل لمثل هذه الموارد. وتملك اليمن احتياطيات ضخمة من الصخور الصناعية والإنشائية مثل الجبس والملح الصخري والحجر الجيري، وكذلك العديد من أحجار البناء والزينة.

وفي مجال السياحة تتنوع فرص الاستثمار السياحي كالاستثمار في بناء الفنادق والقرى السياحية وتنمية وتطوير الحمامات الطبيعية وبناء مراكز الغوص وتنمية المناطق السياحية التاريخية والصحراوية فضلاً عن الاستثمار في مجال الوكالات السياحية والخدمات السياحية وشركات النقل الجماعي.

أما في مجال الخدمات الصحية والتعليمية فإن المجال واسع للاستثمار في بناء المستشفيات التخصصية والمراكز الطبية. وفي مجال التعليم الفني والمهني والتعليم الأساسي والجامعي نظراً لتشجيع الدولة للقطاع الخاص على وجه الخصوص للاستثمار في هذه المجالات التي تدخل في نطاق الخدمات العامة التي توفرها الدولة والتي كانت تحتكرها في السنوات الماضية قبل بدء الإصلاحات الاقتصادية.

وركزت الجهود التنموية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في إبريل ١٩٩٥م على تحسين المناخ الاستثماري وتوفير متطلبات البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة للاستثمار، وأزالت معوقات النشاط الاستثماري، حيث أجرت إصلاحات هيكلية واسعة في الجوانب التشريعية والإدارية والضريبية وفي منظومة القوانين المتعلقة بالاستثمار مثل قانون الاستثمار والقوانين الخاصة بالبنوك والجمارك والضرائب وغيرها من القوانين، فضلاً عن الإصلاحات الكلية في الجوانب النقدية والمالية وسعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية وإزالة كافة القيود على انتقال رؤوس الأموال.

من ناحية ثانية تتواصل الجهود نحو توفير خدمات البنية التحتية لمواقع الاستثمار والمناطق الصناعية في عدد من المناطق وخاصة بعد صدور قانون المناطق الصناعية والذي يمنح للمستثمرين أراضي تقام عليها المشروعات وفق نظام التأجير لمدة ٣٠- ٥٠سنة، كما يمنح المستثمرين والمصنعين فترة سماح من الإيجار لفترة تتراوح بين سبع إلى عشر سنوات،. من جانب آخر تضمنت مصفوفة الإصلاحات الوطنية الجاري تنفيذها حزمة من السياسات والإصلاحات الشاملة في الجوانب المؤسسية والتشريعية والإدارية وتعزيز مبدأ الإدارة الرشيدة ومعالجة قضايا الفساد وتطوير قانون المناقصات، فضلاً عن تحسين مؤشرات بيئة الإعمال كل ذلك يعطي دفعة قوية لتحرير مناخ الاستثمار وإزالة القيود التي تعيق الاستثمار المحلي والأجنبي.

ولفت التقرير الحكومي إلى أن عملية التحول في مسار التنمية وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بدور أكبر في إدارة النشاط الاقتصادي وتوسيع استثماراته وطاقاته الانتاجيه والاستثمارية. بدأت منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥م حيث أجريت إصلاحات هيكلية واسعة في منظومة التشريعات والقوانين المالية والضريبية وفي قوانين النظام المصرفي وقوانين الاستثمار والجمارك تمهيدا لتوفير بنية تحتية متكاملة للاستثمار الخاص وبيئة استثمارية ملائمة لمنشآت الأعمال تتواكب مع دوره الجديد وما سيشهده من تطور محتمل في السنوات القادمة. كما تم إعادة النظر في بعض التشريعات الضريبية والإدارية بحيث تتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية حيث عمدت إلى تعديل بعض القوانين وبالأخص قانون الاستثمار وقانون الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات، قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية، قانون العمل ، وقانون السجل التجاري. من ناحية ثانية شملت الإصلاحات المؤسسية استكمال الأطر المؤسسية التي تساهم في رفع أداء القطاع الخاص والأشراف عليه وتنمية العديد من القطاعات الاقتصادية حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات العامة الداعمة للقطاع الخاص ومنها (الهيئة العامة للاستثمار من أجل تبسيط إجراءات الاستثمار وخدمة المستثمرين وكذلك الهيئة العامة للمناطق الحرة والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات). وبناء على ما سبق فإن من شأن هذه الإصلاحات زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارية والتصديرية للقطاع الخاص.

رأي اقتصادي

وكالات الأنباء وأهميتها الاقتصادية والتنموية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ يبدو أن السبق الصحفي لم يعد كافياً لوكالات الأنباء والتي تابى أن تكن مجرد مستخدم لأحدث ما توصلت إليه تقنية المعلومات والاتصالات لإيصال الأخبار والأحداث من وإلى مختلف أنحاء العالم، فالانتشار والمعلومات والتكنولوجيا والتاريخ حولتها نحو لعب دور فاعل في تطوير خدمات تقنية للمصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية والتنموية والأسواق المالية وتزويدها بأسعار الأسهم وحركة الأسواق والتنمية الاقتصادية حول العالم بل تقدم البرامج والحلول والاستشارات والأنظمة للمصارف والمؤسسات المالية والتنموية والاقتصادية والشركات.

فوكالات الأنباء وجودها حتمي وتاريخي وسط التطورات التي يشهدها العالم كافة وعززت مكانتها وتواجدها الحافلة بالمستجدات للمساهمة في تسجيل ونقل الأخبار والأحداث إلى أنحاء العالم سواءً كانت سياسية أو تنموية أو اجتماعية أو اقتصادية وهي في ازدياد متواصل بفعل نمو الأعمال ونمو القطاع المالي والمصرفي والاقتصادي والتنموي وليس بخاف على من يعمل بوكالات الأنباء من الصحفيين والمحررين أن أعمالها تبلورت وبدأت في تقديم التقنيات والخدمات المعلوماتية التي لها علاقة بالمعلومات والأخبار والأحداث إلى المؤسسات المالية والمصرفية والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها المالية والاستثمارية إلى حد الاعتماد عليها قبل الإقدام على أي قرار يتعلق بالاستثمار في الأسواق المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وبما أن نقل الأخبار والأحداث يتطلب مواكبة التقنيات فإن وكالات الأنباء في كافة أنحاء العالم سعت وتسعى إلى امتلاك كل الوسائل والتقنيات التي تتيح نقل المعلومات بأفضل الطرق وأسرعها فكان دخولها إلى عالم التقنيات والخدمات الالكترونية كون ذلك بديهياً وطبيعياً لأي وكالة أنباء تعمل في مجال نقل الأخبار والأحداث على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

كما أن وكالات الأنباء تعتبر المزود الأساسي للمصارف والمؤسسات المالية في مجال نقل الأخبار الاقتصادية وحركة الأسواق والدراسات والتحليلات، كما أن لديها خبرة في مختلف اقتصاديات بلدان العالم وتعرف طبيعة وحركة عمل كافة المؤسسات والشركات والمنظمات وتدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، كما تتعاطى مع المصارف والمؤسسات المالية الصغيرة وهذا يدل على مدى قابلية خدمات وكالات الأنباء للتعامل مع المؤسسات من أي حجم وفي أي بلد وتبقى على تواصل دائم مع كافة الشعوب والأمم لما فيه الصالح العام.

أكثر من ثلاث آلاف طن حجم إنتاج مراكز الصيد التقليدي بالحديدة

■ ،،الحديدة/سبأ

ارتفع إجمالي إنتاج مراكز الصيد التقليدي من الثروة السمكية بمحافظة الحديدة خلال الربع الأول من العام الجاري إلى ثلاثة آلاف و٩٢٢ طناً بقيمة ٣٥ مليوناً و١٩٦ ألفاً و٨٩٦ ريالاً مقابل ألفين و٨٥١ طنا بقيمة ٢٢ مليوناً و٥٢ ألفاً و٢٣٣ ريالاً في الربع الأول من عام ٢٠١٠م.

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أوضح مدير مكتب الثروة السمكية بالحديدة عبدالاله مكي أن إجمالي الكميات المصدرة من الأسماك والأحياء البحرية خلال نفس الفترة بلغ ألفاً و٧٤٤ طناً و٧٨٦ كيلو جراما ٣ ملايين و١٩٤ ألفاً و٨٨٩ دولاراً.

وبين أن العملة التسويقية على تلك الصادرات التي شملت الأسماك والجمبري والحبار وفيليه حبار وأبو مقص وخيار البحر وزعانف القرش بلغت ٨ ملايين ٥١٢ ألفاً و٨٨٤ ريالاً.

أكثر من ٦٣٠ مليون ريال لتنفيذ حواجز مائية في لحج

■ ،،لحج / سبأ

ينفذ مكتب الزراعة والري بمحافظة لحج حاليا عدداً من المشاريع الزراعية بتمويل من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي السمكي.

وأوضح مدير عام مكتب الزراعة والري بالمحافظة المهندس علي محسن المنتصر لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن المشاريع الزراعية تتمثل في حاجز مائي بمديرية لبعوس يافع بتكلفة ٣١٧ مليوناً و٦٥٩ ألفاً و٩٢٩ ريالاً وحاجز في مديرية القبيطة بتكلفة ١١٩ مليوناً و٩٠٠ ألف و٣٤٥ ريالاً وحاجز في مديرية لبعوس بتكلفة ٩٤ مليون ريال فضلا عن تنفيذ مشروع للحفاظ على المياه بقيمة ١٠٥ آلاف دولار، والقيام بأعمال الإصلاحات والصيانة لقنوات الري الرئيسية والفرعية استعداداً للموسم الزراعي القادم ٢٠١١م / ٢٠١٢م.

وتطرق المهندس المنتصر إلى المشاريع التي سيتم تنفيذها هذا العام والمتمثلة في مشروع حاجز مائي بمديرية حبيل جبر بتكلفة ١٨ مليوناً و٥٠٠ ألف ريال وحاجز بمديرية حالين بتكلفة ٢٤ مليون ريال، وحاجز بمديرية الحبيلين بتكلفة ٩ ملايين و٥٨٥ ألفاً و٦٣ ريالاً وكذلك حاجز سد غيل المذالح بردفان بتكلفة ٢٧ مليوناً و٧٣٧ ألفاً و٤٢٦ ريالاً وسد لمديرية الملاح بتكلفة ١٧ مليوناً و٥٠٠ ألف ريال.

لافتا إلى أن المساحة المزروعة بمحافظة لحج خلال الموسم الزراعي الحالي ٢٠١٠م / ٢٠١١م في عموم مديريات المحافظة بلغت ٢٦ ألفاً و٣٩٠ هكتاراً فيما بلغ إجمالي إنتاج محاصيلها ١٩٤ ألفاً و٢٩٠ طناً أبرزها محصول الفواكه والبالغ إنتاجه ١٦ ألفاً و٥٨١ طناً والحبوب والأعلاف البالغ إنتاجها ١٥٠ ألفاً و٩٢٢ طناً وبقية الكمية موزعة على عدة محاصيل منها البقوليات والسمسم وبعض المحاصيل النقدية والقات.

يشار إلى أن إجمالي مساحة الأراضي الزراعية بالمحافظة بلغ ٥٨ ألفاً و٥٥٨ هكتاراً منها ٣٢ ألفاً و١٦٨ هكتاراً أراض مهملة وعدد المزارعين الحائزين للأراضي الزراعية بالمحافظة ٥٥ ألفاً و٧٥٠ مزارعاً.

مؤشرات اقتصادية

خصصت دعماً مالياً لأفغانستان بقيمة ٥٠٠ مليون دولار

ارتفاع الفائض التجاري لكوريا الجنوبية الى ٢,٧٨ مليون دولار

■ ،،سيول/وكالات

قال مكتب الجمارك الكوري الجنوبي أمس الأول أن كوريا الجنوبية سجلت فائضا تجاريا للشهر الرابع عشر على التوالي في مارس، بفضل الصادرات القوية من المنتجات البترولية، السيارات والسفن، وبلغ الفائض التجاري ٢٠٧٨ بليون دولار في الشهر الماضي، طبقا لتقرير صادر عن مكتب الجمارك الكوري، كان ذلك الفائض للشهر الرابع عشر على التوالي منذ فبراير عام ٢٠١٠م وبلغت الصادرات ٤٨,٠٧ بليون دولار في الشهر الماضي، بزيادة تبلغ ٩,٢٨ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بينما زادت الواردات بنسبة سنوية تبلغ ٢٧,٣ لتبلغ ٤٥,٢٩ بليون دولار طبقا للتقرير.

وقادت المنتجات المعنية بالبترول والسيارات إلى نمو التصدير، مع زيادة مبيعاتها بنسبة ٤,٢٤و٧,٩ على التوالي.

كما ارتفعت مبيعات السفن بنسبة ٧,٠ وزادت الصادرات المتوجهة إلى اليابان بنسبة ٥٣,٨٠ بالرغم من الزلزال المدمر في الشهر الماضي في الدولة، وسجلت المنتجات التي تم بيعها في دول جنوب شرق اسيا والصين ١,١٨ و٢,٣٨ على التوالي، وزادت الواردات غالبا بسبب ارتفاع تكاليف المواد الخام المستوردة.

وزادت الواردات من النفط الخام بنسبة ٦٠٪ في الشهر الماضي مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، طبقا للتقرير.

إلى ذلك اقرت الحكومة الكورية الجنوبية أمس الجمعة دعما ماليا إلى افغانستان يقدر بـ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة وذلك بغية المساعدة في إعادة الاعمار والاستقرار هناك، ونقلت وكالة الأنباء الكورية الجنوبية عن وزارة الخارجية الكورية اعلانها أن الحكومة كشفت عن هذه الخطة في اجتماع وزراء الخارجية الدول الداعمة لقوة المساعدة الدولية في افغانستان ايساف الذي انعقد في برلين بالمانيا أمس الأول، وقالت الوزارة أن الولايات المتحدة ا قدمت ٣٧,١ مليار دولار وتلتها اليابان بـ٣,١٥ مليارات دولار، وكندا١٠٢٥ بمليار دولار وهولندا مليار دولار واوستراليا ٦٥٠ مليون دولار.

وأشارت الوزارة إلى أن نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي كيم جي سين اعلن في الاجتماع عن عزم حكومته المشاركة في المساعي الدولية لاعمار افغانستان، وأوضح أن بلاده ستقدم ٥٠٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة ابتداء من العام الحالي.

وحضر الاجتماع وزراء خارجية ومسؤولون حكوميون من ٤٨ دولة داعمة لايساف ومنها الولايات المتحدة وبريطانياوفرنسا وأمين عام حلف شمال الاطلسي وممثلو المنظمات الدولية.

البحرين تعتزم استيراد الغاز المسال من الخارج

■ ،،المنامة/سبأ

قال وزير الطاقة البحريني الدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا أن هيئة النفط والغاز تسلمت خلال فتح المناقصات الأسبوع الماضي، تسع عطاءات من شركات نفط وغاز عالمية للدخول في مناقصة استيراد الغاز المسال إلى مملكة البحرين.

حيث ستقوم الهيئة بتقييم هذه العطاءات واختيار الشركة الفائزة قبل نهاية العام الجاري ومن ثم البدء في استيراد ما يتراوح بين ٤٠٠ و٨٠٠ مليون قدم مكعبة من الغاز المسال يومياً.

وأضاف الوزير البحريني في تصريح لصحيفة أخبار الخليج البحرينية نشرته أمس أن تقدم الشركات العالمية الكبيرة للدخول في مناقصة استيراد الغاز، يدل على متانة وقوة الثقة العالمية في مملكة البحرين رغم الأحداث المؤسفة التي تعرضت لها مؤخراً.

وأوضح أن الهيئة ستقوم بإنشاء مرفأ خاص بالقرب من مرفأ خليفة بن سلمان لاستقبال السفن الناقلة للغاز المسال من الخارج، مشيراً إلى أن البحرين تستهلك في الوقت الحاضر ما يصل إلى مليار و٣٠٠ مليون قدم مكعب يومياً.

وأضاف الدكتور عبدالحسين ميرزا أن الغاز المسال بعد استيراده من الخارج سيتم تحويله إلى غاز طبيعي يصلح لجميع الاستخدامات مثل الصناعة والكهرباء وغيرها من الاستخدامات.

ا

باكستان وكازخستان تعززان تعاونهما الاقتصادي

■ إسلام آباد/وكالات

اتفقت باكستان وكازخستان على تعزيز التعاون الثنائي بينهما في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار، إلى جانب تعزيز التعاون الفني في مجالات الزراعة والمصارف والنفط والغاز والتكنولوجيا.

وذكرت صحيفة /دي نيوز/ الباكستانية أمس أن الجانبين وقعا كذلك على بروتوكول لإنشاء مؤسسة للاستثمار المشترك ودعم المشاريع الصغيرة.

جاء ذلك في ختام اجتماعات الدورة السابعة للجنة الوزارية المشتركة بين البلدين التي عقدت في إسلام اباد.

حيث قاد الجانب الباكستاني وزير المياه والطاقة سيد نويد قمر، بينما قاد وفد كازخستان نائب وزير المواصلات والاتصالات ازات بيكتوروف.

مجموعة العشرين تحدّد الدول التي تعاني خطورة اقتصادية عالمية

■ واشنطن/

اتفقت الاقتصادات الرائدة في العالم على اتخاذ المزيد من الخطوات لتحديد الدول التي تعاني من خطورة اقتصادية واختلالات مالية بهدف إيجاد السبل للحيلولة دون أن تضر الاقتصاد العالمي.

وقالت وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاجارد، التي ترأست اجتماعات مجموعة العشرين: إن التركيز سيكون على الدول الكبرى التي تؤثر بدرجة كبيرة على الاقتصاد العالمي وتتحمل كل منها أكثر من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة العشرين.

وجاء الاتفاق أمس الأول الجمعة خلال اجتماع وزراء مالية مجموعة الـ٢٠ في واشنطن على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وسيركز إطار تحديد الاختلالات التي قد تؤدي إلى مشكلات على الاقتصادات السبعة الأكبر في العالم.

يرجح أن تتضمن الولايات المتحدة والصين وفرنسا والمانيا واليابان، إلا أن المسئولين رفضوا الكشف عن أسماء الدول.